

استعمال المفرد عند النحويين

د. نصيف جاسم محمد الراوي

قسم اللغة العربية / كلية التربية

جامعة الأنبار - القائم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد:

استعمل النحويون مصطلحات عدة، ومن هذه المصطلحات التي أثارت انتباهي مصطلح (المفرد) إذ رأيت هذا المصطلح يرد في أبواب مختلفة من أبواب النحو بمعان متنوعة، فالمفرد في باب المبتدأ والخبر والصفة والحال يختلف عنه في باب (لا) النافية للجنس وباب النداء، والمفرد في باب الإعراب يختلف عنه في باب العدد، فوجدت أن هذا المصطلح يتوزع في الأبواب، بشكل متداخل أحياناً ومضطرب أحياناً أخرى، فأردت أن أعرض في بحثي هذا أبرز الأبواب النحوية التي تناول فيها النحويون هذا المصطلح، وقسمته على أربعة مباحث:

المبحث الأول: المفرد الذي يقابل الجملة.

والمبحث الثاني: المفرد الذي يقابل المضاف والشبيه بالمضاف.

والمبحث الثالث: المفرد الذي يقابل المركب.

والمبحث الرابع: المفرد الذي يقابل المثنى والجمع.

وكان الأساس في ترتيب هذه المباحث بهذه الصورة هو أنني ابتدأت بأكثرها أبواباً وأوسعها خلافاً بين النحويين.

وختمت دراستي هذه بأبرز النتائج التي توصلت إليها، وبقائمة للمصادر والمراجع، والحمد لله في الأولى والآخرة...

المبحث الأول المفرد الذي يقابل الجملة

استعمل النحويون (المفرد) الذي يقابل الجملة، في أبواب مختلفة:

أولاً: باب المبتدأ والخبر

يأتي خبر المبتدأ مفرداً وجملة، والمقصود بالمفرد هنا (ما ليس بجملة). يقول ابن مالك: «المراد هنا بالمفرد ما لعوامل الأسماء تسلط على لفظه، عارياً كان من إضافة وشبهها أو ملتبساً بأحدهما، نحو: زيد منطلق، وعمر و صاحبك، وبشر قائم

أبوه، والجملة ما تضمن جزأين ليس لعوامل الأسماء تسلط على لفظهما أو لفظ أحدهما نحو: زيد أبوه عمرو، وبشر حضر أبوه، فنحو: قائم أبوه في المثال الثالث ليس بجملة عند المحققين، لتسلط العوامل على أول جزأيه»^(١).

وقد ذهب ابن أبي الربيع إلى أن الخبر أصله أن يكون مفرداً لأنه أسند إلى المبتدأ وقياس المسند والمسند إليه ألا يفيدا إلا باجتماعهما، وأن الخبر إذا كان جملة لم يجيء على الأصل^(٢).

ويقول ابن حمزة العلوي: «واعلم أن الخبر يأتي على وجهين: مفرد وهو الأصل، لأن الخبر هو المبتدأ، فكما كان المبتدأ مفرداً فهكذا يكون الخبر، ثم تارة يكون جامداً كقولك: زيد أخوك، وتارة يكون مشتقاً»^(٣).

يقول ابن يعيش: «والخبر على نوعين مفرد وجملة فالمفرد على ضربين خال من الضمير ومتضمن له وذلك زيد غلامك وعمرو منطلق»^(٤)، والخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى أو منزلاً منزلة قولنا: زيد منطلق ومحمد نبينا، يكون المنطلق هو زيد ومحمد هو النبي ﷺ، والدليل على ذلك أننا يجوز أن نفسر كل واحد منهما بصاحبه، وأما ما ينزل منزلة فنحو: أبو يوسف أبو حنيفة، فأبو يوسف ليس أبا حنيفة إنما سَدَّ مسدّه^(٥).

ثم يذكر النحويون أن الخبر المفرد يأتي على ضربين: يكون متحماً للضمير وخالياً منه، فالذي يتحمل الضمير ما كان مشتقاً من الفعل نحو: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، كقولنا: زيد ضارب وعمرو مضروب وخالد حسن، ففي كل واحد من هذه المشتقات ضمير مرفوع بأنه فاعل، وذلك لأن هذه الأخبار في معنى الفعل فلا بد لها من اسم مسند إليه، يقول ابن يعيش: «لما كانت مسندة إلى المبتدأ في المعنى ولا يصح تقديم المسند إليه على المسند أسند إلى ضميره»^(٦).

وأما ما لا يتحمل الضمير من الأخبار فهو الاسم المحض غير المشتق نحو: زيد أخوك وعمرو غلامك، فهذا اسم محض عارٍ من الوصفية، وهذا ما ذهب إليه البصريون، بينما ذهب الكوفيون وعلي بن عيسى الرمانى من البصريين إلى أنه يتحمل الضمير واستدلوا على ذلك بأنه وإن كان اسماً جامداً غير صفة فإنه في معنى ما هو صفة فلو قلت: زيد أخوك وجعفر غلامك، لم ترد الأخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الأسماء وإنما المراد إسناد معنى الأخوة وهي القرابة ومعنى الغلامية وهي الخدمة إليه، وهذه

المعاني معاني أفعال^(٧)، والذي يظهر لي هنا أن الرأي الراجح هو رأي البصريين لأن تحمل الضمير يكون من جهة اللفظ لا من جهة المعنى وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق، بينما في الاسم الجامد يكون الرجوع فيه الى المعنى.

يقول ابن مالك: «ولا يتحمل غير المشتق ضميراً ما لم يؤول بمشتق خلافاً للكسائي»^(٨).

ويقول ابن عقيل: «وأما المفرد فإما أن يكون جامداً أو مشتقاً. فإن كان جامداً، فذكر المصنف أنه يكون فارغاً من الضمير نحو: زيد أخوك، وذهب الكسائي والرماني وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير والتقدير عندهم: زيد أخوك هو، وأما البصريون فقالوا: إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق أو لا، فإن تضمن معناه نحو: زيد أسد أي: شجاع تحمل الضمير، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثّل، وإن كان مشتقاً فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير نحو: زيد قائم أي: هو، هذا إذا لم يرفع ظاهراً»^(٩).

وقد ذهب البصريون إلى أن المشتق إذا رفع اسماً ظاهراً لا يتحمل ضميراً، وذلك نحو: زيد قائم غلاماه، فـ(غلاماه) مرفوع بالمشتق فلا يتحمل ضميراً^(١٠) وذلك لأن الخبر هنا في حكم الفعل من حيث لا يعرى الفعل من فاعل وكذلك هذه الأسماء، فلو نسبناه الى ظاهر لم يكن فيه ضمير لأن الفعل لا يرفع فاعلين، وكذلك ما كان في حكمه أو جارياً مجراه^(١١)، وهذا الحكم الذي ذهب إليه البصريون إنما هو للمشتق الجاري مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، فأما ما كان ليس جارياً مجرى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميراً، وذلك كأسماء الآلة نحو: مفتاح، فهو مشتق ولكنه لا يتحمل ضميراً، فإذا قلنا: هذا مفتاح، لم يكن فيه ضمير، وكذلك الزمان والمكان على صيغة (مفعّل) مثّل: مرمى، فنقول: هذا مرمى زيد، فالخبر مفرد مشتق ولا ضمير فيه^(١٢) والذي أراه هنا أن الرأي الراجح هو رأي البصريين فالجامد لا يتحمل ضميراً إلا إذا تضمن معنى المشتق.

المفرد وشبه الجملة:

من المسائل التي اختلف فيها النحويون في هذا الباب وقوع الخبر شبه جملة كأن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو: زيد عندك، أو زيد في الدار، فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف، وهنا اختلف النحويون في ذلك المحذوف^(١٣):

✓ فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر المفرد، والتقدير: زيد كائن عندك، أو مستقر عندك أو زيد كائن في الدار أو مستقر في الدار^(١٤)، وقد نسب هذا الرأي لسيبويه. ✓ وذهب غيره إلى أنهما من قبيل الجملة وأن كلاً منهما متعلق بمحذوف هو (فعل) والتقدير: زيد استقر عندك، أو في الدار، ونسب هذا القول إلى جمهور البصريين وإلى سيبويه أيضاً^(١٥).

✓ وذهب بعضهم إلى جواز أن يجعلاً من قبيل المفرد فيكون التقدير (مستقر) ونحوه، وأن يجعلاً من قبيل الجملة فيكون التقدير (استقر) ونحوه، وإلى هذا المذهب ذهب ابن مالك بقوله:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر^(١٦)

✓ وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلاً منهما قسم مستقل برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، وتابعه في ذلك تلميذه أبو علي الفارسي^(١٧).

يقول أبو حيان «وذهب ابن السراج إلى أن الظرف والمجرور قسم برأسه، وليس من قبيل المفرد، ولا من قبيل الجملة، وزعم أبو علي أنه مذهب حسن»^(١٨). والذي يظهر لي أن رأي أبي بكر بن السراج من الآراء التي ينبغي الأخذ به ابتعاداً عن التأويل أو التقدير والبحث عن متعلق، ويمكن أن يعدّ الأخذ بهذا الرأي من التيسير في النحو.

ثانياً: باب الحال

يأتي الحال مفرداً ويأتي جملة، والمفرد هنا كالمفرد في باب المبتدأ والخبر أي: ليس بجملة، وللحال المفرد أحكام ذكرها النحويون:

أولاً: أن تكون منتقلة مشتقة، ومعنى الانتقال

ألا تكون ملازمة للمتصف بها نحو: جاء زيد راكباً فـ(راكباً) وصف منتقل لجواز انفكاكه عن زيد بأن يجيء ماشياً.

يقول ابن مالك: «واشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان، ويغني عن اشتقاقه وصفه أو تقدير مضاف قبله أو دلالة على مفاعلة أو سعر أو ترتيب، أو أصالة أو تفریع أو تنويع أو طور واقع فيه تفضي»^(١٩).

وقد تجيء الحال غير منتقلة، أي وصفاً لازماً، نحو: دعوت الله سميعاً، وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها وقوله^(٢٠):

فجاءت به سبطُ العظام كأثما عمامته بين الرجال لواءً
فـ(سميعاً وأطول وسبط)، أحوال وهي أوصاف لازمة.
وقد تأتي جامدة وذلك في مواضع^(٢١):

١- إن دلت الحال على سعر، نحو: بعه مدا بدرهم، فـ(مدا) حال جامدة ولكنها بمعنى المشتق، والتقدير: بعه مسعرا كل مد بدرهم.

٢- ذا دل الحال على تفاعل، نحو: بعته يدا بيد، أي: مناجزة.

٣- إذا دل الحال على تشبيه، نحو: كرزٌ زيد أسداً، أي: مشبها الأسد ومجيء الحال منتقلة مشتقة هو الغالب فيه وليس بلازم، يقول ابن عقيل: «واعلم بهذا وما قبله أن قول النحويين إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة معناه أن ذلك هو الغالب لا أنه لازم»^(٢٢) ومن أحكام الحال المفردة أيضاً أنها تكون نكرة.

ثانياً:

ذهب النحويون الى أن الحال المفردة تكون نكرة لأنها في المعنى خبر ثان، فقولنا: جاء زيد ركباً، قد تضمن الإخبار بمجيء (زيد) وركوبه في حال مجيئه، وأصل الخبر أن يكون نكرة لأنها مستفادة وأيضاً فإنها تشبه التمييز في الباب، فكانت نكرة مثله وإنها تقع في جواب (كيف جاء) وكيف سؤال عن نكرة، يقول أبو البركات الأنباري: «فإن قيل: لم يجب أن يكون الحال نكرة؟ قيل: لأن الحال جرى مجرى الصفة للفعل، ولهذا سماه سيبويه: نعتاً للفعل، والمراد بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل وإن لم تذكره، ألا ترى أن (جاء) يدل على (مجيء) وإذا قلت: جاء ركباً، دلّ على (مجيء) موصوف بركوب، فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل وهو نكرة، فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة»^(٢٣).

وقد جاءت مصادر في موضع الحال لفظها معرفة وهي في تأويل النكرات، فمنها ما فيه الألف واللام نحو (العراك) في قول لبيد:

فأرسلها العراك ولم ولم يشفق على غص الدّخال^(٢٤)

والتقدير: أرسلها معتركة، وذلك شاذ لا يقاس عليه، وإنما جاز هذا الاتساع في المصادر لأن لفظها ليس بلفظ الحال إذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات ولو صرح بالصفة لم يجز دخول الألف واللام.

وذهب الأخفش والمبرد إلى أن هذه الأسماء ليست بأحوال في الحقيقة، إنما الأحوال هي العوامل الناصبة المضمرة، وهو مذهب أبي علي الفارسي^(٢٥).

ومنها ما هو مضاف كقولك: مررت به وحده والتقدير: مررت به منفرداً^(٢٦). يقول ابن مالك: «لما كان الغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه لأنه مخبر عنه به ألزموه التكرير، لئلا يتوهم كونهما نعتاً ومنعوتاً، وأيضاً فإن الحال فضلة ملازمة للفضلية فاستقل واستحق التخفيف بلزوم التكرير»^(٢٧).

يقول ابن عقيل: «مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة وأن ما ورد منها معرّفاً لفظاً فهو منكر معنى كقولهم: جاءوا الجماء الغفير، وأرسلها العراك، واجتهد وحدك، وكلمته فاه إلى في، فالجماء والعراك ووحدك وفاه، أحوال وهي معرفة لكنها مؤولة بنكرة والتقدير: جاءوا جميعاً وأرسلها معتركة واجتهد منفرداً وكلمته مشافهة»^(٢٨).

وذهب البغداديون ويونس إلى أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً بلا تأويل فأجازوا: جاء زيد الراكب^(٢٩).

وفصل الكوفيون فقالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط صحّ تعريفها وإلا فلا، فمثال ما تضمن معنى الشرط: زيد الراكب أحسن منه الماشي، فـ(الراكب والماشي) حالان وصحّ تعريفهما لتأولهما بالشرط إذ التقدير: زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى، فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها فلا تقول: جاء زيد الراكب، إذ لا يصح: جاء زيد إن ركب^(٣٠).

ثالثاً: الغالب في الحال المفردة أن تكون وصفاً

حقّ الحال أن يكون وصفاً وهو ما دلّ على معنى وصاحبه، كقائم وحسن ومضروب فوقوعها مصدراً على خلاف الأصل، إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى، يقول ابن مالك: «قد تقدم التنبيه على أن الحال خبر في المعنى، وأن صاحبه مخبر عنه،

فحقّ الحال أن يدلّ على نفس ما يدلّ عليه صاحبه كخبر المبتدأ بالنسبة الى المبتدأ، وهذا يقتضي ألا يكون المصدر حالاً لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن جنة، فإن ورد عن العرب شيء منه حفظ ولم يقس عليه، كما لا يقاس وقوع المصدر نعتاً^(٣١).

وقد كثر مجيء الحال مصدراً نكرة ولكنه ليس بمقيس لمجيئه على خلاف الأصل، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَا أَيُّهَا سَعِيَاءُ وَأَعْلَمَنَّ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(٣٢) وقوله تعالى ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَتَّبِعُوا آلَهِمْ وَأَلْفَافًا مَّا بَيْنَ يَدَيْهِمْ وَأَلْفَافًا مَّا بَيْنَ يَدَيْهِمْ﴾^(٣٣)، ومنه قولهم: زيد طلع بغتة، فـ(بغتة) مصدر نكرة وهو منصوب على الحال، والتقدير: زيد طلع باغتاً، هذا مذهب سيبويه والجمهور.

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف والتقدير: طلع زيد يبغت بغتة، فـ(يبغت) عندهما هو الحال لا بغتة، يقول ابن مالك: «والأخفش والمبرد يريان أن المصادر الواقعة مواقع الأحوال مفاعيل مطلقة، وأن قبل كل واحد منها فعلاً مقدراً هو الحال»^(٣٤)، وقد ردّ ابن مالك على المبرد والأخفش بقوله: «وليس بصحيح، لأنه إن كان الدليل على الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب فينبغي أن يجيزوا ذلك في كل مصدر له فعل، ولا يقتصروا على السماع»^(٣٥).

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهب إليه ولكن الناصب له عندهم الفعل المذكور وهو (طلع) لتأويله بفعل من لفظ المصدر، والتقدير في قولك: زيد طلع بغتة، زيد بغت بغتة، فيؤولون طلع بـ(بغت) وينصبون به بغتة^(٣٦).

ثالثاً: باب النعت

يأتي النعت مفرداً ويأتي جملة وقد ذهب النحويون الى أن المفرد هو الأصل في الخبر والحال والنعت، والجملة الواقعة خبراً أو حالاً أو نعتاً تكون نائبة عن المفرد^(٣٧)، وذكر النحويون أحكاماً لكل منهما.

يقول ابن مالك: «المفرد مشتق لفاعل أو مفعول أو جار مجراه أبداً أو في حال...»^(٣٨).

ولا ينعت إلا بمشتق لفظاً أو تأويلاً، والمراد بالمشتق هنا: ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل

وأفعل التفضيل والمؤول بالمشتق كاسم الإشارة نحو: مررت بزيد هذا أي: المشار إليه، وكذا ذو بمعنى صاحب، والموصولة نحو: مررت برجل ذي مال أي: صاحب مال، ويزيد ذو قام أي: القائم، والمنتسب نحو: مررت برجل قرشي أي: منتسب إلى قریش^(٣٩). يقول ابن القيم الجوزية: «المعنى المفرد لا يكون نعتاً، ونعني بالمفرد: ما دلّ لفظه على معنى واحد نحو: علم وقدره، لأنه لا رابط بينه وبين المنعوت لأنه اسم جنس على حباله، فإذا قلت: ذو علم وذو قدرة كان الرابط (ذو) فإذا قلت: عالم وقادر، كان الرابط الضمير، فكل نعت وإن كان مفرداً في لفظه فهو دال على معلومين (حامل ومحمول) فالحامل: هو الاسم المضمر، والمحمول: هو الصفة، وإنما أضمّر في الصفة ولم يضمّر في المصدر، وهو الصفة في الحقيقة لأن هذا الوصف مشتق من الفعل، والفعل هو الذي يضمّر فيه دون المصدر لأنه إنما صيغ من المصدر ليخبر به عن فاعل فلا بدّ له ممّا صيغ لأجله إمّا ظاهراً وإمّا مضمراً ولا كذلك المصدر لأنه اسم جنس فحكمه حكم سائر الأجناس ولذلك ينعت الاسم بالفعل لتحمله الضمير»^(٤٠).

وكذلك يأتي النعت المفرد مصدرراً، نحو: مررت برجل عدل وبرجلين عدل وبرجال عدل وبنساء عدل، ويلزم في هذه الحالة الإفراد والتذكير، والنعت بالمصدر يُعدّ على خلاف الأصل^(٤١).

يقول ابن يعيش: «قد يوصف بالمصادر كما يوصف بالمشتقات فيقال: رجل فضل ورجل عدل، كما يقال: رجل فاضل وعادل، وذلك على ضربين: مفرد ومضاف، فالمفرد نحو: عدل وصوم وفطر... فهذه المصادر كلها ممّا يوصف به للمبالغة، كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه، وقالوا: رجل عدل ورضى وفضل، كأنه لكثرة عدله والرضى عنه وفضله، جعلوه نفس العدل والرضى والفضل، ويجوز أن يكونوا وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعاً، فعدل بمعنى عادل، وماء غور بمعنى: غائر، ورجل صوم وفطر بمعنى: صائم ومفطر، كما وضعوا اسم الفاعل موضع المصدر في قولهم: قم قائماً، أي: قياماً...»^(٤٢) وهذه المصادر المفردة جارية على ما قبلها جري الصفة، فلا تتنى ولا تجمع ولا تؤنث وإن جرت على مثلى أو مجموع أو مؤنث فنقول: هذا رجل عدل، وهذان رجلان عدل، وهذه امرأة عدل، لأن المصدر جنس يدل بلفظه على القليل والكثير فاستغني عن تثنيته وجمعه^(٤٣).

ويلزم النعت الإفراد إذا رفع اسماً ظاهراً فيجري مجرى الفعل إذا رفع ظاهراً، فنقول: مررت برجل حسنة أمه، وبامرأتين حسن أبواهما، وبرجال حسن أبأؤهم، فلازم المفرد في التنثية والجمع وطابق المنعوت من حيث التذكير والتأنيث^(٤٤). ومن الأحكام المتعلقة بالنعت المفرد أنه إذا اجتمع مع الجملة أو الظرف قدّم عليهما، يقول ابن مالك: «إذا نعت بمفرد وجملة وظرف أو شبهه فالأقيس تقديم المفرد وتوسيط الظرف أو شبهه وتأخير الجملة، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾^(٤٥)». ^(٤٦).

المبحث الثاني المفرد الذي يقابل المضاف و الشبيه بالمضاف

من معاني المفرد التي استعملها النحويون أنه ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، وذلك في بابين:

الأول: باب النداء

من معاني المفرد في باب النداء ما لا يكون مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، يقول أبو حيان: «والمنادى غير المجرور باللام ينقسم إلى: مفرد ومضاف ومشبه بالمضاف ويسمى المطول والممطول، والمفرد في هذا الباب، وفي باب (لا) هو قسم للمضاف والمطول»^(٤٧)، فيأتي المنادى مفرداً أو مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، فالمفرد يكون على ثلاثة أحوال:

مفرد معرفة ومفرد نكرة مقصودة ومفرد نكرة غير مقصودة، ولكل من هذه الأنواع أحكام وضعها النحويون، فالمنادى إذا كان معرفة أو نكرة مقصودة يبنى على ما كان يرفع به نحو: يا زيد، ويا رجلُ يقول ابن مالك: «يبنى المنادى لفظاً أو تقديرًا على ما كان يرفع به لو لم يناد إن كان ذا تعريف مستدام أو حادث بقصد غير مجرور باللام، ولا عامل فيما بعده، ولا مكمل قبل النداء بعطف نسق»^(٤٨).

فهنا يذكر ابن مالك أن من شروط النداء المستحق للبناء كونه غير مجرور بلام الجر، وغير عامل فيما بعده، ولا مكمل قبل النداء بعطف نسق.

ثم يذكر أن النكرة المقصودة يجوز فيها البناء والإعراب بقوله: «يجوز في المفرد المعرّف بالقصد والإقبال إجراؤه مجرى العلم المفرد في البناء، وإجراؤه مجرى النكرة في النصب»^(٤٩).

وذهب الفراء الى أن النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها، يقولون: يا رجلاً كريماً أقبل، فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون^(٥٠).

يقول ابن هشام: «المنادى على أربعة أقسام: أحدها: ما يجب فيه أن يُنْثَى على ما يُرْفَع به لو كان معرباً وهو ما اجتمع فيه أمران: أحدهما: التعريف سواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء نحو: (يا زيد) أو عارضاً في النداء بسبب القصد والإقبال نحو: (يا رجل) تريد به مُعَيَّناً.

والثاني: الأفراد ونعني به أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به، فيدخل في ذلك: المركب المَرْجِي والمثنى والمجموع، نحو: «(يا معدي كَرَبُ) و(يا زيدان) و(يا زيدون) و(يا رَجُلَانِ) و(يا مسلمون) و(يا هندان)»^(٥١).

أما إذا كان المنادى مفرداً نكرة غير مقصودة أو مضافاً أو شبيهاً بالمضاف فيكون منصوباً ومنه قول الشاعر^(٥٢):

أَيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا
وقولهم: يا غلام زيد ويا طالعا جبلاً^(٥٣).

وقد ذكر النحويون علة بناء المنادى المفرد المعرفة، يقول ابن جني: «ألا ترى أن المنادى المفرد المعرفة قد كان أصله أن يعرب، فلما دخله شبه الحرف لوقوعه موقع المضمّر بني، ولم يمنع من بنائه جريه معرباً قبل حال البناء»^(٥٤).

ويقول أبو البركات الأنباري: «إن قال قائل: لم بني المنادى المفرد المعرفة؟ قيل

لوجهين:

أحدهما: أنه أشبه كاف الخطاب وذلك من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والأفراد، لأن كل واحد منهما يتصف بهذه الثلاثة، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه بني كما أن كاف الخطاب مبنية.

والوجه الثاني: أنه أشبه الأصوات لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت، والأصوات مبنية فكذا ما أشبهها»^(٥٥).

ثم يذكر أبو البركات الأنباري أن الأصل في المنادى أن يكون منصوباً لأنه مفعول، إلا أنه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه، فبقي ما سواه- المضاف والنكرة- على الأصل^(٥٦).

يقول أبو البركات الأنباري: «فإن قيل: أليس المضاف والنكرة مخاطبين؟ فهلاً بنيا لوقوعهما موقع أسماء الخطاب كما بني المفرد، قيل لوجهين: أحدهما: أن المفرد وقع بنفسه موقع أسماء الخطاب، وأما المضاف فيتعرف بالمضاف إليه، فلم يقع موقع أسماء الخطاب كالمفرد، وأما النكرة فبعيدة الشبه من أسماء الخطاب فلم يجز بناؤها.

والوجه الثاني: أنا لو سلمنا أن المضاف والنكرة وقعا موقع أسماء الخطاب إلا أنه لم يلزم بناؤها لأنه عرض فيهما ما منع من البناء، أما المضاف فوجود المضاف إليه، لأنه حل محل التنوين ووجود التنوين يمنع البناء، فكذلك ما يقوم مقامه، وأما النكرة فنصبت ليفصل بينها وبين النكرة التي يقصد قصدها، وكانت النكرة التي يقصد قصدها أولى بالتغيير لأنها هي المخرجة عن بابها فكانت أولى بالتغيير»^(٥٧).

أما الكوفيون فذهبوا الى أن المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين، لتجرده عن العوامل اللفظية فلم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الإعراب، بينما ذهب الفراء من الكوفيين الى أنه مبني، إذ الأصل عنده: يا زياده، فحذفوا آخره وبنوه على الضم، تشبيهاً بـ(قبل وبعد) لما حذفوا المضاف إليه^(٥٨) وهو رأي واضح التكلف وذكر أبو حيان أن بعض الكوفيين يعاملون المثني والمجموع معاملة المضاف فينادى عندهم بالياء^(٥٩).

الثاني: باب (لا) النافية بالجنس

اهتمّ النحويون بأحوال المفرد في باب (لا) النافية للجنس، وهو أيضاً ما لم يكن مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف فيدخل فيه المثني والمجموع، وتعمل (لا) عمل (إن) وأخواتها وكان من حقها أن تدرج معها، ولكنها أفردت لأن لها أحكاماً خاصة بها، وقد ذهب سيبويه الى أن (لا) تعمل عمل (إن) عند دخولها على الجملة الاسمية، ويراد بها نفي الشمول عن الجنس كله، وعندئذ يترك التنوين لعل البناء، يقول سيبويه: «و(لا) تعمل فيما بعدها

فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسة عشر»^(٦٠).

ويورد سيبويه علة أخرى للبناء، وهي تضمنها معنى (من) الاستغراقية فيقول: «فـ(لا) لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب، فيما زعم الخليل- رحمه الله- في قولك: هل من عبد أو جارية؟ فصار الجواب نكرة، كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة»^(٦١).

يقول ابن عقيل: «لا يخلو اسم لا هذه من ثلاثة أحوال: الحال الأول: أن يكون مضافاً نحو: لا غلام رجل حاضر، الحال الثاني: أن يكون مضارعاً للمضاف أي: مشابهاً له، والمراد به: كل اسم له تعلق بما بعده، إما بعمل نحو: لا طالعا جبلا ظاهرا، ولا خيرا من زيد راكب، وإما بعطف نحو: لا ثلاثة وثلثين عندنا، ويسمى المشبه بالمضاف مطوّلاً وممطوّلاً أي: ممدوداً، وحكم المضاف والمشبه به النصب لفظاً كما مثّل، والحال الثالث: أن يكون مفرداً، والمراد به هنا: ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف، فيدخل فيه المثني والمجموع»^(٦٢).

ولكل من هذه الأنواع حكم، فالمضاف والمشبه به حكمه النصب لفظاً، وأما المفرد فحكمه البناء على ما كان ينصب به، وذلك لتركيبه مع (لا) وصيرورته معها كالشيء الواحد فهو معها مثل (خمسة عشر) ولكن محله النصب^(٦٣).

والمفرد الذي ليس بمثنى ولا مجموع يبنى على الفتح، لأنّ نصبه بالفتحة، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، والمثنى وجمع المذكر السالم بينيان على ما كانا ينصبان به وهو (البياء)، نحو: لا مسلمين لك ولا مسلمين لك، فهما مبنيان لتركيبهما مع (لا) كما بني (رجل) لتركيبه معها^(٦٤).

وذهب الكوفيون والزجاج والسيوافي إلى أنّ (رجل) في قولك: لا رجل، معرب وأنّ فتحته فتحة إعراب لا فتحة بناء^(٦٥) وأنّ التنوين حذف منها تخفيفاً.

المتمكنة تمكناً غير أمكن، وهي الممنوعة من الصرف أو عند الإضافة أو دخول الألف واللام وذهب المبرد الى أنّ (مسلمين ومسلمين) معربان وأن اسم (لا) إذا كان مثني أو مجموعاً جمع مذكر سالم فهو معرب منصوب بالياء وليس مبنيّاً كما ذهب إليه جمهور النحويين، واحتج على ذلك بأنّ التثنية والجمع من خصائص الأسماء، وأن من شروط بناء

الاسم شبهه بالحرف في وجه من الوجوه، يقول المبرد: «وليس القول عندي كذلك، لأنَّ الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً، لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد»^(٦٦).

وقد ردَّ ابن يعيش رأي المبرد بقوله «وهذا إشارة الى عدم النظير، وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير، أما إذا وجد فلا شك أنَّه يكون مؤنساً، وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا»^(٦٧).

وأما جمع المؤنث السالم فيبنى على ما كان ينصب به، وهو الكسر، فنقول: لا مسلمات لك، بكسر (التاء)، وأجاز بعضهم البناء على الفتح ومنهم: المازني والفارسي، وأجاز بعضهم الوجهين^(٦٨).

وللنحويين في اسم (لا) إذا كان جمع مؤنث سالم أربعة أقوال^(٦٩):

الأول: يبنى على الكسر نيابة عن الفتح من غير تنوين، وهو مذهب جمهور النحويين.

الثاني: يبنى على الكسر نيابة عن الفتح مع التنوين، وهو مذهب تابعه ابن مالك، واحتج أصحابه بأن التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين مقابلة وهو لا ينافي البناء فلا يحذف.

الثالث: يبنى على الفتح، وهو مذهب المازني والفارسي، ورجحه ابن هشام والرضي.

الثالث: جواز البناء على الكسر والبناء على الفتح

نعت اسم (لا) المفرد:

ومما يذكر في هذا الباب أيضاً نعت اسم (لا) بمفرد ومن دون فاصل، فيجوز في النعت ثلاثة أوجه ذكرها النحويون: الأول: البناء على الفتح لتركيبه مع اسم (لا)، نحو: لا رجلَ ظريف، الثاني: النصب مراعاة لمحل اسم (لا)، نحو: لا رجلَ ظريفاً، الثالث: الرفع مراعاة لمحل (لا) واسمها لأنها في موضع رفع عند سيبويه، نحو: لا رجلَ ظريف^(٧٠).

أما إذا كان هناك فصل بين النعت المفرد واسم (لا) المفرد، لم يجز بناء النعت بل يتعين الرفع أو النصب، وذلك لأن علة البناء عند النحويين هي تركيب النعت مع الاسم، وعند الفصل لا يمكن التركيب.

وكذلك لا يمكن التركيب إذا كان اسم (لا) غير مفرد، نحو: لا طالعا جبلاً ظريفاً، وذلك لوجود الفصل، أما إذا كان النعت غير مفرد (مضاف أو شبيه بالمضاف) فيتعين رفعه أو نصبه ولا يجوز بناؤه على الفتح^(٧١).

المبحث الثالث المفرد الذي يقابل المركب

من المعاني التي استعملها النحويون للمفرد كونه غير مركب إذ إن الألفاظ العربية تأتي مفردة ومركبة يقول الفاكهي في تعريفه للمفرد: «المفرد ما لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه»^(٧٢)، ثم يقول: «كزيد فإن أجزاءه هي ذوات حروفه الثلاثة التي هي (ز ي د) وهي غير مقصود بها الدلالة، بل لا تدل على معنى»^(٧٣)، ويقول السيوطي: «المعنى المفرد: ما لا يراد بجزء لفظه حالة الجزئية جزء معناه»^(٧٤).

ويقول ابن هشام في باب الكلمة: «والمراد بالمفرد: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، كما مثلنا من قولنا: رجل وفرس، ألا ترى أن أجزاء كل منهما، وهي حروفه الثلاثة، إذا انفرد شيء منها لا يدل على شيء مما دلّت عليه جملته، بخلاف قولنا: غلام زيد، فإنه مركب لأن كلاً من جزأيه وهما: غلام وزيد، دال على جزء المعنى الذي دلّت عليه جملة: غلام زيد»^(٧٥).

وما يقابل المفرد في هذا الباب المركب، يقول الفاكهي: «ويقابله هنا المركب، من تقابل الضدين، فحده: ما يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه المقصود، كغلام زيد، فإن كلاً من جزأيه مقصود به الدلالة على جزء معناه»^(٧٦)، والذي يظهر لي هنا أن هذا الحد الذي وضعه النحويون للمفرد والمركب لا يمكن الاعتداد به، فأجزاء (زيد) مثلاً، وهي حروفه الثلاثة، لا تدل على معنى أصلاً في حالة الجزئية، ولو نظرنا إلى (المركب) مثل: عبد الله أو غلام زيد، لوجدنا أن (عبد) لا تدل على جزء (عبد الله)، وكذلك لفظ الجلالة لا يدل على جزء المعنى، وكذلك (غلام زيد) دلالتها في حال التركيب تختلف

تماماً عن دلالتها في حال الجزئية، فالجزء هنا وهو (غلام) لا يدل على جزء معنى التركيب، إذ إنّ الدلالة مختلفة تماماً.

وتناول النحويون المفرد والمركب في أبواب عدة:

أولاً: باب العلم

قسّم النحويون العلم الى أقسام مختلفة وباعتبارات مختلفة فينقسم الى: علم شخص وعلم جنس، وينقسم باعتبار أصلته إلى: مرتجل ومنقول، وينقسم باعتبار دلالاته على معنى زائد على العلمية أو عدم دلالاته على ذلك الى: اسم وكنية ولقب، وينقسم باعتبار لفظه الى: علم مفرد وعلم مركب وهذا التقسيم الأخير وهو تقسيمه باعتبار لفظه الى علم مفرد وعلم مركب هو ما يهمننا في هذا الموطن.

يقول الزمخشري: «وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل، فالمفرد نحو: زيد وعمرو، والمركب إما جملة نحو: برق نحره وتأبط شراً وذرى حباً وشاب قرناها... وإما غير جملة اسمان جعلا اسماً واحداً نحو: معدي كرب وبعلبك وعمرويه ونفطويه أو مضاف ومضاف إليه كعبد مناف وامرئ القيس»^(٧٧).

يقول ابن يعيش: «الاسم العلم يكون مفرداً ومركباً، فالمفرد هو الأصل لأنّ التركيب بعد الإفراد وذلك نحو: زيد وعمرو، والمراد بالإفراد أنه يدل على حقيقة واحدة قبل النقل وبعده، والمركب من الأعلام هو الذي يدل على حقيقة واحدة بعد النقل، وقبل النقل كان يدل على أكثر من ذلك»^(٧٨).

يقول ابن مالك: «وما عري من إضافة أو إسناد ومزج مفرد، وما لم يعر مركب»^(٧٩).

إذن يقسم العلم باعتبار لفظه على قسمين: مفرد ومركب.

١. العلم المفرد: ما ليس مركباً، نحو: محمد، وسعيد، وعليّ. وحكمه الإعرابي أنه يعرب حسب موقعه في الجملة.

٢. العلم المركب، وهو ثلاثة أنواع، هي:

أ- المركب الإضافي: هو ما تكون من مضاف، ومضاف إليه، نحو: عبد الله، وعبد الرحمن.

ب- المركب المزجي: هو ما تكون من كلمتين رُكِّبَتَا، وجُعِلَتَا كلمة واحدة، نحو: حَضْرَمَوْتُ، ومَعْدُ يَكْرِبُ، وسيبويه.

ج- المركب الإنشادي: هو المنقول من جملة، نحو: تَأَبَّطُ شَرًّا، وجَادَ الحَقُّ، وشَابَ قرناها، وقَامَ زيدٌ^(٨٠).

• الاسم والكنية واللقب:

يقول الزمخشري متحدثاً عن أصناف الاسم العلم: «وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه، ولا يخلو من أن يكون اسماً كزيد وجعفر، أو كنية كأبي عمرو وأم كلثوم، أو لقبا كبطة وقفة»^(٨١).

والعلم أتى به للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات فلولاه لاحتجنا إلى ذكر عدد من الصفات لتعيين رجل بعينه ولكن العلم أغنى عن هذا كله.

أما الكنية فلها أحكام خاصة بها، يقول ابن يعيش: «والكنية لم تكن علماً في الأصل، وإنما كانت عادتهم أن يدعوا الإنسان باسمه، وإذا ولد له ولد دعي باسم ولده توقيرا له وتفخيماً لشأنه فيقال: أبو فلان وأم فلان، ولذلك استقبحوا أن يكني الإنسان نفسه، وقد يكون الوليد، فيقولون: أبو فلان على سبيل التفاؤل بالسلامة وبلوغ سن الإيلاد... وهي جارية مجرى الأسماء المضافة»^(٨٢).

وقد ذهب عباس حسن إلى أن الكنية مع تركيبها الإضافي معدودة من قسم العلم الذي معناه إفرادي، فكل واحد من جزأيها لا يدل بمفرده على معنى يتصل بالعلمية، ولهذا حين يقع بعدها تابع كالنعت مثلاً في قولنا: جاء أبو الفوارس الشجاع، فإن النعت يعتبر في المعنى نعتاً للاثنتين معاً، أي: للمضاف والمضاف إليه، ولا يصح أن يكون نعتاً لأحدهما فقط، وإلّا فسد المعنى، ولكنه يتبع في الإعراب المضاف وحده، أي: أن لفظه تابع في إعرابه للمضاف، وأما معناه فواقع عليهما معاً^(٨٣).

وأما اللقب فهو النبز وقد يدل على رفعة مسماه: كالصديق والفاروق، أو يدل على ضعفه كقفة وأنف الناقة^(٨٤).

والاسم واللقب يجتمعان فيأنتيان مفردين ومركبين، فإن كانا مفردين وجب عند البصريين إضافتهما نحو: هذا سعيدُ كرزٍ، يقول سيبويه: «هذا باب الألقاب، إذا لقبت

مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عمرو، ويونس والخليل، وذلك قولك: هذا سعيد كرز^(٨٥).

ولكنهم اشترطوا لوجوب الإضافة أن لا يمنع منها مانع كأن يكون الاسم مقترناً بـ(ال) فإنه لا تجوز فيه الإضافة، فنقول: جاءني الحارث كرز، بالإتباع ولا تجوز الإضافة لأنه لا يجوز عند النحويين إضافة ما فيه (ال) الى المجرد منها^(٨٦)، أما الكوفيون فأجازوا الإتباع، فنقول: هذا سعيد كرز^(٨٧).

وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مركبين أو أحدهما مركباً والآخر مفرداً، وجب الإتباع، فيتبع الثاني الأول في إعرابه، نحو: هذا عبدُ الله أنفُ الناقة، ورأيت عبدَ الله أنفَ الناقة، وجوزَ النحويون القطع الى الرفع أو النصب^(٨٨).

يقول ابن مالك: «إذا كان للشخص اسم ولقب وجمع بينهما دون إسناد أحدهما إلى الآخر قَدَّم الاسم، وجعل اللقب عطف بيان أو بدلاً، أو قطع بنصب على إضمار (أعني)، أو برفع على إضمار مبتدأ، فهذه الأوجه الثلاثة جائزة فيهما على كل حال، مركبين كانا كعبد الله أنف الناقة، أو مركباً ومفرداً كعبد الله قفة... أو مفردين كسعيد كرز^(٨٩).

فالمفردان يشاركان في الإتباع والقطع، وينفردان بالإضافة، كسعيد كرز، ولم يذكر سببويه فيهما إلا الإضافة، لأنها على خلاف الأصل، بخلاف الإتباع والقطع فإنهما على الأصل، وإنما كانت الإضافة على خلاف الأصل، لأن الاسم واللقب مدلولهما واحد فيلزم من إضافتهما أن يضاف الشيء الى نفسه فيحتاج إلى تأويل، أما الإتباع والقطع فلا يحتاجان إلى ذلك.

ثانياً: الضمير

قسّم النحويون الضمير إلى أقسام عدة، فيكون دالاً على المتكلم أو المخاطب أو الغائب، ويكون مركباً ومفرداً، وهو ما يهتما في هذا البحث، ويعنون بالإفراد في الضمير شيئاً لا علاقة له بدلالته أو مرجعه وإنما يعنون أموراً تتعلق بشكله وصيغته، فالضمائر: هو، وأنا، ونحن، من قبيل المفرد، والضمائر: إياي وإياك وإياه، من قبيل المركب.

فالضمير إن دلّ بنفسه على المراد فهو الضمير المفرد أو البسيط، نحو: أنت، و هو، وأنا، وإن احتاج إلى زيادة تساعد على أداء المراد فهو المركب، نحو: أنتما وإياك^(٩٠).

يقول عباس حسن: «الغرض من الضمير الدلالة على المتكلم أو المخاطب أو الغائب، مع الدلالة في كل حالة على الأفراد أو التثنية أو الجمع، وعلى التذكير والتأنيث، غير أن بعض الضمائر يقوم بهذه الدلالة مستقلاً بنفسه معتمداً على تكوينه وصيغته الخاصة به، غير محتاج إلى زيادة تلازم آخره، لتساعده في أداء مهمته، فصيغته مفردة (بسيطة) وذلك كالياء والتاء والهاء، في نحو: إني أكرمتُ من أكرمته، فـ(الياء) وحدها تدل على المتكلم المفرد مطلقاً، وكذلك (التاء) في (أكرمت) الأولى، أما (التاء) الثانية فتدل بذاتها على المخاطب المفرد، المذكر أو المؤنث على حسب ضبطها، وأما (الهاء) فتدل على المفرد المذكر الغائب، فكل ضمير من الثلاثة... كلمة واحدة، انفردت بتحقيق الغرض منها»^(٩١).

وقد حصل خلاف بين النحويين في أفراد بعض الضمائر أو تركيبها، فما عدّه قوم مفرداً عدّه آخرون مركباً، وإن ما ألحقه نحاة بالمركب أدرجه فريق آخر بالمفرد. يقول ابن يعيش متحدثاً عن الضمير (أنت): «قول (أنت) إذا خاطبت واحداً، فالاسم منه الألف والنون عندنا، وهي التي كانت للمتكم، زيدت عليها التاء للخطاب... فليست (التاء) في: أنت، كالتاء في (ضربت)... وقد ذهب الكوفيون إلى أن (التاء) من نفس الكلمة، والكلمة بكمالها اسم عملاً بالظاهر، والصواب ما ذكرناه...»^(٩٢) وممن تابع الكوفيين هنا ابن مالك^(٩٣).

يقول أبو حيان: «ومن أسخف الأقوال: ما ذهب إليه بعض المتقدمين من أن (أنت) مركب من ألف (أقوم)، ونون نقوم، وتاء تقوم، وأنّ (أنا) مركب من: ألف أقوم، ونون نقوم»^(٩٤).

والذي يبدو لي أنه لا حاجة إلى هذا التكلف، بل ينبغي أن تقتصر على ما ورد من استعمال العرب لهذا الضمير فنعده كلمة واحدة مفردة من غير تفصيل.

ومن الضمائر التي اختلفوا في إفرادها الضمير (هو)، يقول ابن يعيش: «والاسم (هو) بكماله عند البصريين، وقال الكوفيون: الاسم (الهاء) وحدها، والواو مزيدة»، واحتجوا لذلك بقول الشاعر:

فبيناهُ يشْري رحله قال قائلٌ لَمَنْ جَمَلٌ رَخْوُ المِلاطِ نجيبٌ^(٩٥)

«فحذف الواو، وحذفها يدل على زيادتها، والصواب مذهب البصريين لأنه ضمير مستقل بنفسه يجري مجرى الظاهر فلا يكون على حرف واحد، ولأن المضمّر إنما أتى به للإيجاز والاختصار فلا يليق به الزيادة... ولا دليل في البيت لقلته، فهو من قبيل الضرورة»^(٩٦) وممن ذهب الى زيادة (الواو) متابعا للكوفيين ابن كيسان والزجاج^(٩٧).

ومن الضمائر التي اختلف فيها النحويون أيضا (يَا)، فذهب البصريون إلى أن الضمير هنا (يَا) وما زاد على الضمير فهو حرف يدل على الإفراد والتنثنية والجمع، وعلى الخطاب، وعلى المتكلم، وعلى الغيبة، وذهب الكوفيون وابن كيسان الى أن (يَا) عماد، والضمير هو الكاف والهاء والياء من: (يَاك وإيّا وإيّاي) وفروعها^(٩٨).

يقول الزمخشري: «الحروف التي تتصل بـ(يا) من الكاف ونحوها لواحق للدلالة على أحوال المرجوع إليه»^(٩٩).

ويقول ابن يعيش: «اعلم أنّ هذا الضرب من المضمرات فيه إشكال ولذلك كثر اختلاف العلماء فيه، وأسَدّ الأقوال إذا أمعن النظر فيها ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش، وهو أنّ (يَا) اسم مضمر وما بعده من الكاف في (يَاك) والياء في (يَاي) والهاء في (يَاه) حروف مجردة من مذهب الاسمية للدلالة على أعداد المضمرين وأحوالهم ولا حظّ لها في الإعراب»^(١٠٠).

ولعل هذا الاضطراب والاختلاف في هذه الضمائر يعود الى التطور اللغوي لهذه الألفاظ، فلا بدّ من دراسة المراحل التاريخية التي مرّت بها هذه الضمائر لمعرفة أصولها، والذي أراه هنا أنّ نكتفي بما ورد عن العرب من استعمال لهذه الضمائر من دون البحث عن أصول لها.



ثالثاً: باب العدد

إن أسماء العدد في اصطلاح النحاة أربعة أقسام:

الأول: المفرد: وهو العدد الخالي من التركيب والعطف: وهو الواحد والعشرة وما بينهما، وكلمة (بِضْعُ وَبِضْعَةٌ)، والمائة والألف، ويسميه بعض النحاة (العدد المضاف)، لأنه يضاف إلى تمييزه - عدا الواحد والاثنين.

والقسم الثاني: المركب: وهو ما تركب تركيباً مزجياً من عددين، وهو أحد عشر وتسعة عشر، وما بينهما.

والقسم الثالث: العقد: وهو في اصطلاح النحاة يطلق على العدد من عشرين إلى تسعين... وبعضهم يسميه العدد (المفرد)، لأنه غير مضاف ولا مركب.

والقسم الرابع: المعطوف: وهو العدد الذي بين عقدتين، كالأعداد المحصورة بين عشرين وثلاثين، أو بين ثلاثين وأربعين. وهكذا^(١٠١).

وما يهمنا في هذا الباب هو (العدد المفرد) وما يتعلق به من أحكام:

١- العددان واحد واثنان: وهما يوافقان المعدود في التذكير والتأنيث، فيذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث، نحو: في القرية مسجد واحد، ومدرسة واحدة، اشترت كتابين اثنين، وكراستين اثنتين وهذا العددان يعربان على حسب موقعهما من الجملة، ولا يذكر بعدهما تمييز، فلا يقال: في القرية واحدُ مسجدٍ، ولا اشترت اثني كتابين، لأن ذكر التمييز مباشرة (مسجد، كتابين) يحدد المراد، ويغني عن ذكر العدد قبله.

٢- الأعداد (ثلاثة وعشرة) وما بنيهما وكلمة (بِضْعُ وَبِضْعَةٌ) على عكس العدد، فتذكر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر، نحو: عندي سبعة رجال، وثلاث نسوة، وصافحت بضعة رجال، ونصحت بضعة نساء، قال تعالى: ﴿سَحَرَهَا عَلَيْهِمْ سَحَ بِلَالٍ وَكَمِينَةٌ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا مَضَى عَنْهُمْ أَعْجَازٌ رُحْلٌ حَاقِيَةً ۖ﴾^(١٠٢). وقال تعالى: ﴿فَشَهِدُوا حَمْدَهُ أَثَبْتًا ۚ وَتَرَى الْمَرْءَ وَنِسَاءَهُ يُجَادِلُنَ الْآيَةَ ۚ فَتَعَالَى الْفَضْلُ ۚ﴾^(١٠٣). وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لَازِلًا فَزَعَمَهُ فَشُبَّهَ ۚ﴾^(١٠٤) لأن مفرد (شهادات): (شهادة) وهو مؤنث، ومفرد (شهداء): (شاهد أو شهيد) وهو مذكر.

يقول ابن يعيش: «اعلم أن عدد المؤنث من ثلاثة الى عشرة بغير هاء، كقولك: ثلاث نسوة وأربع جوارٍ وعشر ليالٍ، وعدد المذكر بالهاء نحو: خمسة أبيات وسبعة دراهم وعشرة دنانير، وهذا عكس القاعدة لأن القاعدة إثبات العلامة مع المؤنث وحذفها مع

المذكر»^(١٠٥)، ثم يذكر ابن يعيش عللاً مختلفة لذلك بقوله «وإنما كان الأمر في العدد على ما ذكر للفرق بين المذكر والمؤنث، وإنما اختص المذكر بـ(التاء) لأن أصل العدد قبل تعليقه على معدوده أن يكون مؤنثاً بالتاء من نحو: ثلاثة وأربعة، ونحوهما من أسماء العدد، فإذا أردت تعليقه على معدود هو أصل وفرع، جعل الأصل للأصل فأثبتت العلامة، والفرع للفرع فأسقطت العلامة، فمن أجل هذا قلت: ثلاثة رجال وأربع نسوة»^(١٠٦) ثم يقول: «وقيل: لما أريد الفرق بين المذكر والمؤنث وكان المذكر أخف من المؤنث أسقطوا الهاء من المؤنث ليعتدلاً»^(١٠٧).

ونجد ابن مالك يذكر علة أخرى فيقول: «الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة وعصبة وصحبة وسرية وقبيلة وفصيلة، فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق الأسماء التي هي بمنزلتها فاستصحب الأصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته، وحذفت التاء مع المعدود المؤنث لتأخر رتبته، فقيل: ثلاثة أعبد وثلاث جوار»^(١٠٨).

ويكون تمييز هذه الأعداد جمعاً مجروراً بالإضافة، قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ يَلْقَهُنَّ﴾^(١٠٩).

٣- وأما العددان (مائة وألف) فهما على لفظهما سواء كان المعدود مذكراً أو مؤنثاً، ولا بدّ لهما من تمييز مفرد مجرور - غالباً^(١١٠) - نحو قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾^(١١١) وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ أَحَدُهُم لَوْ يُسَمِّرُ آلَ سَكُونَةٍ﴾^(١١٢).

٤- ألفاظ العقود «العشرون والثلاثون... إلى التسعين»، وهذه الأعداد أيضاً على لفظهما سواء كان المعدود مذكراً أو مؤنثاً، ولا بدّ لهما من تمييز مفرد منصوب.

يقول ابن يعيش: «وكذلك العشرون والثلاثون إلى التسعين، فإنه يفسر بالواحد المنكور، نحو قولك: عندي عشرون درهماً وثلاثون عمامة، لما ذكرناه في المركبات نحو: أحد عشر، وهاهنا أولى لوقوعه بعد النون ولعدم تمكنه، لم يجر حذف نونه وإضافته إلى الجنس المميز»^(١١٣) ثم يذكر أن العلة في عدم حذف (نون) العشرين وأخواتها وإضافتها، أنها لم تقو قوة اسم الفاعل ولا الصفة، فألزمنا طريقة واحدة^(١١٤).

ولابدّ من الإشارة هنا إلى أن بعض النحويين يقسمون العدد تقسيماً مختلفاً وعلى أربعة أنواع: مفرد وهو عشرة ألفاظ (واحد واثنان وعشرون وثلاثون وأربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون)، ومضاف: وهو عشرة ألفاظ أيضاً: ثلاثة وعشرة وما

بينهما، ومئة وألف، ومركب وهو تسعة ألفاظ: أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما، ومعطوف: واحد وعشرون وتسع وتسعون وما بينهما^(١١٥).

فيكون المفرد هنا هو الخالي من التركيب والعطف والإضافة، فيخرج الأعداد المضافة من صفة الأفراد، وهذا ما يلاحظ على مصطلح (المفرد) من التداخل والاضطراب ومهما، وحبذا...

المبحث الرابع المفرد الذي يقابل المثنى والجمع

استعمل النحويون المفرد ويعنون به ما ليس مثنى ولا جمعاً، ويرد هذا التقسيم في سياق التفرقة الدلالية، فالمفرد هنا: ما دلّ على واحد، والمثنى: ما دلّ على اثنين، والجمع: ما دلّ على أكثر من اثنين، ويأتي المفرد على أساس هذا التقسيم في أبواب نحوية مختلفة وكما يأتي:

أولاً: علامات الإعراب في الاسم المفرد

يعرب الاسم المفرد بالعلامات الأصلية كما يسميها النحويون وهي الضمة والفتحة والكسرة، ويشاركه في ذلك جمع التكسير وجمع المؤنث السالم، أما المثنى وجمع المذكر السالم فيعربان بالعلامات الفرعية وهي الألف والواو والياء، يقول ابن أبي الربيع: «والذي يرفع بالضمة من الأسماء الاسم المفرد والجمع المكسّر وجمع المؤنث السالم»^(١١٦).

ويقول الرضي: «هذا تقسيم الأسماء المعربة بحسب إعراباتها المختلفة، وذلك أنا بيّنّا أن الرفع ثلاثة أشياء، والنصب أربعة، والجر ثلاثة، فهو يريد بيان محال هذه الإعرابات، وأن كل واحد منها في أي معرب يكون. فبدأ بمعربات إعرابها بالحركات لأنها الأصل في الإعراب لخفتها، وقسمها ثلاثة أقسام: أحدها: ما استوفى الحركات الثلاث، كل واحدة منها في محلها، أعني الضم في حالة الرفع، والفتح في النصب، والكسر في الجر، وهو شينان: أحدهما: المفرد، أي الذي لا يكون مثنى، ولا مجموعها، سواء كان مضافاً، أو لا»^(١١٧).

ثم يبين الرضي علة إعراب جمع التكسير إعراب المفرد بقوله: «وإنما أعرب الجمع المكسر إعراب المفرد، أي بجميع الحركات إذا كان منصرفاً لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفرده، ويكون بعضه مخالفاً لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ، وأيضاً، لم يطرد في آخره حرف لين صالح لأن يجعل إعراباً، كما في الجمع بالواو والنون»^(١١٨).

ثانياً: علامات الإعراب في الأسماء الستة

ذهب النحويون الى أن الأسماء الستة (أبو و أخو و حمو و فو و ذو و هـنو) تعرب بالحروف بالواو رفعاً والألف نصباً والياء جرّاً، وقد وضعوا شروطاً عدّة لإعرابها بالحروف، ومن هذه الشروط أن تكون هذه الأسماء مفردة، والمراد بالمفرد هنا ما ليس مثني أو جمعاً.

يقول ابن عقيل: «أن تكون مفردة واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مثناة، فإن كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة نحو: هؤلاء آباء الزيديين ورأيت آباءهم ومررت بآبائهم، وإن كانت مثناة أعربت إعراب المثني بالألف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً نحو: هذان أبوا زيد ورأيت أبويه ومررت بأبويه»^(١١٩).

ويقول الرضي: «ثم ثنى بمعربات إعرابها بالحروف، وقسمها أيضاً ثلاثة أقسام: أحدها: ما استوفى الحروف الثلاثة، كلاً في محلها، وهي الأسماء الستة، بشرط إفرادها، وكونها غير مصغرة، وإضافتها الى غير ياء المتكلم، لأنها إذا تثبتت أو جمعت، فأعرابها إعراب سائر الأسماء المثناة والمجموعة»^(١٢٠).

يقول الأشموني: «فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع: الأسماء الستة والمثني والمجموع على حدّه، فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة، والمفرد سابق المثني والمجموع، ولأن إعرابها على الأصل في الإعراب بالفرع من كل وجه فقال: (وَأَرْفَعُ بَوَاوٍ وَأَنْصِبُ بِالْأَلِفِ وَأَجْرُ بِيَاءٍ) أي نيابة عن الحركات الثلاث...» ثم يقول «... (وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ) بالأحرف الثلاثة في الكلمات الست (أَنْ يُضْفَنَ لَا لِيَاءٍ) مع ما هنّ عليه من الإفراد والتكبير (كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا) فكل واحد من هذه الأسماء مفرد مكبر مضاف وإضافته لغير الياء»^(١٢١).

يقول ابن يعيش: «وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف لأنها أسماء حذفت لاماتها في حال إفرادها، وتضمنت معنى الإضافة فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها»^(١٢٢).

ويقول معللاً لأعراب هذه الأسماء بالحروف: «وقال قوم: إنما أعربت هذه الأسماء بالحروف توطئة لإعراب التنثية والجمع بالحروف، وذلك أنهم لما اعتزموا إعراب التنثية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف، حتى لا يستوحش من الإعراب في التنثية والجمع السالم بالحروف»^(١٢٣).

يقول أبو البقاء العكبري: «وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف لأنها مفردة تحتاج في قياس التنثية والجمع إليها إذ كانت التنثية والجمع معربة بالحروف ضرورة وهي فروع، والأسماء المفردة أصول، فجعلوا ضرباً من المفردات معرباً بالحروف ليؤنس ذلك بالتنثية والجمع، وإنما اختاروا من المفردات هذه الأسماء لأنها تلزمها الإضافة في المعنى، إذ لا أب إلا وله ابن، وكذلك باقيها ولزوم الإضافة لها يشبهها بالتنثية، إذ كان كل واحد منهما أكثر من اسم واحد»^(١٢٤).

ولابد من الإشارة هنا إلى أن النحويين قد يستخدمون مصطلح (المفرد) في هذا الباب ويريدون به ما ليس مضافاً، فإن أفردت الأسماء الستة، أي: لم تضاف، أعربت بالحركات، نحو: هذا أبٌ ورأيت أباً ومررت بأبٍ، يقول الأشموني: «واحترز بالإضافة عما إذا لم تضاف فإنها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة نحو جاء أب ورأيت أخاً ومررت بحم. وكلها تفرد إلا (ذو) فإنها ملازمة للإضافة، وإذا أفرد (فو) عوض من عينه وهي الواو (ميم)، وقد تثبت الميم مع الإضافة كقوله:

يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمَةٌ^(١٢٥)»^(١٢٦)

يقول أبو الحسن الوراق: «إن هذه الأسماء تفرد في اللفظ، فيصير إعرابها بالحركات، نحو قولك: هذا أبٌ، ورأيت أباً، ومررت بأبٍ. فقد لزمت أوساطها الحركات، فلما ردوها إلى أصلها في الإضافة، وقد كانت أوساطها تدخلها حركات الإعراب، أرادوا أن يبقوا هذا الحكم فيها، ليدل بذلك على أنها مما يصح أن يعرب بالحركات في حال الانفراد»^(١٢٧).

ويقول الرضي في شرحه للكافية متحدثاً عن إعراب المفرد بالحركات الثلاث «يكون قوله: (المفرد) احترازاً عن المضاف فيخرج الأسماء الستة، إذ لو احترز عنه لوجب ألا يستوفي شيء من المضاف الحركات الثلاث»^(١٢٨)، فهو يخرج الأسماء الستة من مصطلح (المفرد)، لأنها تأتي مضافة، وهو أيضاً من شروط إعرابها بالحروف. وهذا من التداخل والاضطراب في استخدام هذا المصطلح عند النحويين، فتارة يستخدم للدلالة على أنه ليس مثلي أو مجموعاً، وتارة يستخدم للدلالة على كونه غير مضاف.

ثالثاً: تمييز العدد

مرّ بنا في المبحث الثالث عند الحديث عن (العدد المفرد) أنه لا بدّ له من تمييز، وهذا التمييز يأتي مفرداً ويأتي جمعاً، فالأعداد من (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين) يكون تمييزها مفرداً منصوباً، بينما الأعداد (مئة وألف) فيكون تمييزها مفرداً مجروراً بالإضافة، في حين يكون تمييز الأعداد (ثلاثة) إلى (عشرة) وما بينهما جمعاً مجروراً^(١٢٩).

يقول ابن يعيش: «وأما ما يفسر بنكرة منصوبة فبعد المركبات، وذلك من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) وبعد العشرين إلى التسعين، نحو قولك: عندي أحد عشر درهماً واثنان عشر ديناراً وعشرون عبداً وثلاثون جارية، ونحو ذلك، فأما نصب الاسم بعد أحد عشر وخمسة عشر إلى تسعة عشر، فلأنه عدد فيه نية التنوين إلا أنه مبني فكان بناؤه مانعاً من ظهور التنوين كمنع ما لا ينصرف.... فلما كان في نية منون، امتنعت لذلك إضافته ووجب نصب مميزه»^(١٣٠).

ثم يبين ابن يعيش علة مجيء التمييز مفرداً منصوباً بقوله: «فإن قيل: فلم كان المفسر واحداً منكوراً، وهماً كان جمعاً، فيقال: عندي خمسة عشر غلماناً، كما تقول: هو أفره الناس عبداً، وإن شئت: عبيداً؟ قيل: الفرق بينهما أنك إذا قلت: زيد أفره الناس عبداً، فإنما تعني عبداً واحداً، وإذا قلت: عبيداً، فإنما تعني جماعة، فلو لا جمع المفسر لما عرف مرادك... وأما إذا قلت: عندي خمسة عشر عبداً، فالعدة معلومة من العدد ولم يبق إلا بيان الجنس فأغنى فيه الواحد عن الجمع، وإنما كان نكرة لأنه أخف و به يحصل الغرض

فلم يعدل عنه إلى ما هو أثقل منه، وكذلك العشرون والثلاثون إلى التسعين، فإنه يفسر بالواحد المنكور، نحو قولك: عندي عشرون درهماً وثلاثون عمامة^(١٣١).

أما مميز المائة والألف فيكون مفرداً مجزئاً بالإضافة، يقول ابن يعيش: «الضرب الثاني: وهو ما يضاف إلى مفرد، فالمائة تقول: عندي مائة درهم، والقياس أن تضاف إلى جمع الكثرة لأنها عدد كثير غير أنها شابته العشرة التي حكمها أن تضاف إلى جماعة، والعشرين التي حكمها أن تميز بواحد منكور فأخذت من كل واحد منهما حكماً بالشبه، فأضيفت بشبه العشرة، وجعل ما تضاف إليه واحداً بشبه»^(١٣٢).

ويقول ابن مالك: «مفسر ما بين عشرة ومائة، واحد منصوب على التمييز، ويضاف غيره إلى مفسره مابين اثنين وأحد عشر، ما لم يكن مائة فيفرد غالباً، ومفرد مع مائة فصاعداً»^(١٣٣).

ويذكر أبو البركات الأنباري علة مجيء التمييز واحداً نكرة بقوله: «فإن قيل: فلم يجب أن يكون ما بعد أحد عشر إلى تسع وتسعين واحداً نكرة منصوبة؟ قيل: إنما كان واحداً نكرة لأن المقصود من ذكر النوع، تبيين المعداد من أي نوع هو، وهذا يحصل بالواحد النكرة، وكان الواحد النكرة أولى من الواحد المعرفة لأن الواحد النكرة أخف من الواحد المعرفة»^(١٣٤).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

بعد أن أتممت بحثي الموسوم بـ(استعمال المفرد عند النحويين)، يمكنني أن أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها:

١- تتنوع استعمال النحويين للمفرد، وتتوعد دلالاته عندهم، فهو يقابل المركب تارة، ويقابل المثني والجمع تارة أخرى، وقد يدل على عدم الإضافة أو شبهها في مواضع أخرى.

- ٢- لم يكن تقسيم هذا المصطلح على أساس واحد، فقد يقسم على أساس دلالته ومعناه كما في باب المفرد الذي يقابل المثنى والجمع، وقد يقسم على أساس شكله وصيغته كما في باب الضمير.
- ٣- اضطرب النحويون في استعمال هذا المصطلح، فالأعداد (الثلاثة) و(العشرة) وما بينهما، قد عدها بعض النحويين مفردة، في حين عدها آخرون مضافة، وكذا الأمر مع الأسماء الستة، فاستعمل (المفرد) ليقابل المثنى والجمع تارة، ويقابل المضاف والمضاف إليه تارة أخرى.
- ٤- اختلف النحويون في بعض المفردات النحوية، كما في الضمائر، إذ عدها بعضهم من قبيل المفرد، بينما جعلها آخرون من قبيل المركب.
- ٥- التداخل الواضح في هذا المصطلح، فالمثنى والجمع مثلاً، يعدّان مفردين في باب النداء، بينما يعاملان معاملة أخرى في باب الإعراب فيعرّبان بالحروف نيابة عن الحركات، وكذا الأمر مع (العدد المعطوف)، إذ استخدم في باب النداء على أنه شبيه بالمضاف بينما استخدم استخداماً مختلفاً في باب العدد.
- والحمد لله رب العالمين..

هوامش البحث

- (١) شرح التسهيل ١/ ٣٠٤.
- (٢) ينظر: البسيط في شرح الجمل ١/ ٥٥٣.
- (٣) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٩، وينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٢٤.
- (٤) شرح المفصل ١/ ٨٧، وينظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٩٣.
- (٥) ينظر: شرح المفصل ١/ ٨٧.
- (٦) المصدر نفسه ١/ ٨٧.
- (٧) ينظر: المصدر نفسه ١/ ٨٨، والمساعد ١/ ٢٢٧.
- (٨) التسهيل ١/ ٣٠٦، وينظر: الإنصاف ١/ ٥٥، وشرح المفصل ١/ ٨٧، وحاشية الصبان ١٩٧/ ١ و١٩٨، وشفاء العليل ١/ ٢٨٧.

- (٩) شرح ابن عقيل ١٩٣/١، وينظر: شرح عيون الإعراب ص ٩٤، والبسيط ٥٤١/١ وشرح ألفية ابن معط ٨٢٤/٢.
- (١٠) شرح ابن عقيل ١٩٣/١.
- (١١) ينظر: شرح المفصل ٨٨/١.
- (١٢) ينظر: شرح ابن عقيل ١٩٣/١.
- (١٣) ينظر: المقتصد ٢٧٤-٢٨٠، وشرح المفصل ٨٨/١، وشرح الكافية ٩٣/١.
- (١٤) ينظر: المقتصد ٢٧٤-٢٨٠، والإيضاح في شرح المفصل ١٨٧-١٨٩، وشرح الكافية ٣٥٠/١.
- (١٥) ينظر: شرح ابن عقيل ١٩٨/١، وهمع الهوامع ٢٤٤/١ و٢٤٥.
- (١٦) ينظر: شرح ابن عقيل ١٩٧/١، وهمع الهوامع ٢٤٤/١ و٢٤٥.
- (١٧) ينظر: شرح ابن عقيل ١٩٨/١، والأصول ٦٢/١ و٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٤/١، وهمع الهوامع ٩٩/١.
- (١٨) ارتشاف الضرب ١١١٠/٣.
- (١٩) شرح التسهيل ٣٢٢/٢.
- (٢٠) ورد البيت منسوباً لبعض بني العنبر في خزانة الأدب ٤٨٨/٩، وبلا نسبة في لسان العرب ٣٠٨/٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٧٠/١، والبحر المحيط ٢٦٧/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٣٧/١.
- (٢١) ينظر: شرح ابن عقيل ٥٧٠/١ و٥٧١، ارتشاف الضرب ١٥٥/٣.
- (٢٢) شرح ابن عقيل ٥٧٠/١، وينظر: ارتشاف الضرب ١٥٥٧/٣.
- (٢٣) أسرار العربية ١٩٣.
- (٢٤) ينظر: الكتاب ٣٧٢/١، والمخصص ٢٢٧/١٤، والمساعد ١١/٢.
- (٢٥) ينظر: المقتضب ٢٣٨/٣، والإيضاح العضدي والمقتصد ٦٧٦/١، والإيضاح في شرح المفصل ٣٤١/١.
- (٢٦) ينظر: الكتاب ٣٧٣/١ و٣٧٤، والأصول ١٦٥/١، وشرح المفصل ٦٢/٢ و٦٣.
- (٢٧) شرح التسهيل ٣٢٥/٢ و٣٢٦.
- (٢٨) شرح ابن عقيل ٥٧٣/١.

- (٢٩) ينظر: شرح الأشموني ١٧٢/٢، والمساعد ١١/٢.
- (٣٠) ينظر: شرح ابن عقيل ٥٧٣/١، والمساعد ١١/٢، وشرح التصريح ٣٧٤/١.
- (٣١) شرح التسهيل ٣٢٨/٢.
- (٣٢) سورة البقرة: ٢٦٠.
- (٣٣) سورة البقرة: ٢٧٤.
- (٣٤) شرح التسهيل ٣٢٨/٢، وينظر: المقتضب ٢٣٨/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٣٤١/١.
- (٣٥) شرح التسهيل ٣٢٨/٢.
- (٣٦) ينظر: شرح ابن عقيل ٥٧٤/١.
- (٣٧) ينظر: شرح التسهيل ٣١٠/٣.
- (٣٨) شرح التسهيل ٣١٣/٣، وينظر: ارتشاف الضرب ١٩١٧/٤.
- (٣٩) ينظر: شرح ابن عقيل ١٨١/٢.
- (٤٠) بدائع الفوائد ١٨١/١.
- (٤١) ينظر: شرح ابن عقيل ١٨٦/٢.
- (٤٢) شرح المفصل ٥٠/٣، وينظر: ارتشاف الضرب ١٩١٩/٤.
- (٤٣) ينظر: شرح المفصل ٥٠/٣.
- (٤٤) ينظر: شرح ابن عقيل ١٨٠/٢.
- (٤٥) سورة غافر: ٢٨.
- (٤٦) شرح التسهيل ٣٢٠/٣.
- (٤٧) ارتشاف الضرب ٢١٨٢/٤.
- (٤٨) شرح التسهيل ٣٩١/٣.
- (٤٩) المصدر نفسه ٣٩٣/٣.
- (٥٠) المصدر نفسه ٣٩٣/٣، وينظر: ارتشاف الضرب ٢١٨٤/٤، والمساعد ٤٩٢/٢.
- (٥١) أوضح المسالك ١٧/٤.
- (٥٢) البيت لـ(عبد يغوث بن وقاص)، ينظر: المفضليات ١٥٦.
- (٥٣) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٣٧/٢ و٢٣٨.

- (٥٤) الخصائص ١/١٦٩، وينظر: الكليات ٢/١٥٢.
- (٥٥) أسرار العربية ٢٢٤.
- (٥٦) ينظر: المصدر نفسه ٢٢٦.
- (٥٧) المصدر نفسه ٣٢٧ و ٣٢٨.
- (٥٨) وشرح الرضي على الكافية ١/٣٤٩، وارتشاف الضرب ٤/٢١٨٣، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٠١.
- (٥٩) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/٢١٨٣.
- (٦٠) الكتاب ٢/٢٧٤.
- (٦١) المصدر نفسه ٢/٢٧٥، وينظر: أوضح المسالك ٢/١٣، وشرح الكافية في النحو ١/٢٥٥.
- (٦٢) شرح ابن عقيل ١/٣٦٢ و ٣٦٣.
- (٦٣) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٣٦٣.
- (٦٤) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/٣٦٣، وشذور الذهب ص ٨٢.
- (٦٥) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/٣٦٣، وشرح المفصل ١/١٠٦، وشرح التسهيل ٢/٥٨.
- (٦٦) المقتضب ٤/٣٦٦، وينظر: شرح ابن عقيل ٢/٣٦٣، وشرح التسهيل ٢/٥٧.
- (٦٧) شرح المفصل ٢/١٠٦.
- (٦٨) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٣٦٤، وشرح الرضي ٢/١٥٨.
- (٦٩) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٣٦٦، وشرح الرضي على الكافية ٢/١٥٨، وهمع الهوامع ١/٣٦٣ و ٣٦٢.
- (٧٠) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٣٧١، والمقتصد ٢/٨٠١ و ٨٠٢، والغرة المخفية ٢/٤٥٨ و ٤٥٩، وشذور الذهب ص ٨٦، وارتشاف الضرب ٤/٢١٩٩.
- (٧١) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٣٧٢.
- (٧٢) شرح كتاب الحدود ص ٨٣.
- (٧٣) المصدر نفسه ص ٨٣.
- (٧٤) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ١/٨٠.
- (٧٥) شرح شذور الذهب ص ١٤.

- (٧٦) المصدر نفسه ص ٨٥.
- (٧٧) المفصل في صنعة الإعراب، ص ٢٤.
- (٧٨) شرح المفصل ٢٨/١.
- (٧٩) شرح التسهيل ١٧١/١.
- (٨٠) ينظر: النحو الوافي ٣٠٩/١ و ٣١٠ و ٣١١.
- (٨١) المفصل ص ٢٤.
- (٨٢) شرح المفصل ٢٧/١.
- (٨٣) ينظر: النحو الوافي ٣٠٨/١.
- (٨٤) ينظر: شرح المفصل ٢٧/١، وشرح المكودي على الألفية ص ٢٩.
- (٨٥) الكتاب ٣ / ٢٩٤.
- (٨٦) ينظر: شرح ابن عقيل ١١٧/١.
- (٨٧) ينظر: شرح ابن عقيل ١١/١.
- (٨٨) ينظر: شرح ابن عقيل ١ / ١١٨، وشرح المكودي على الألفية ص ٢٩.
- (٨٩) شرح التسهيل ١٧٣/١.
- (٩٠) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٩٥/١ و ٩٦، وجمع الهوامع ٥٨/١، وحاشية الصبان ١١٤/١، ودليل السالك ٨٤/١.
- (٩١) النحو الوافي ٢٣٥/١.
- (٩٢) شرح المفصل ٩٥/٣، وينظر: الكتاب ٣/٣٣٢، والإنصاف ٢/٢٠٧، وشرح الكافية ١٠/٢، وارتشاف الضرب ٢/٩٢٧، والجنى الداني ص ١١٨.
- (٩٣) ينظر: جمع الهوامع ١٤٩/١.
- (٩٤) ارتشاف الضرب ٢/٩٢٨.
- (٩٥) البيت ينسب الى المجير السلولي، ينظر: الخصائص ١/٧٠، والخزانة ٥/٢٦٠.
- (٩٦) شرح المفصل ٣/٩٦٠.
- (٩٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٩٢٨، وجمع الهوامع ١٤٩/١.
- (٩٨) ينظر: الكتاب ٢/٣٥٥، وسر صناعة الإعراب ١/٣١١، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ١٥٢، وشرح المفصل ٣/ ٩٨، وشرح الكافية ٢/ ١٢.

- (٩٩) المفصل ص ١٦٦.
- (١٠٠) شرح المفصل ٩٨/٣.
- (١٠١) ينظر: دليل السالك ٩٢/٣.
- (١٠٢) سورة الحاقة: ٧.
- (١٠٣) سورة النور: ٦.
- (١٠٤) سورة النور: ٤.
- (١٠٥) شرح المفصل ١٨/٦، وينظر: ارتشاف الضرب ٧٥٨/٢.
- (١٠٦) المصدر نفسه ١٨/٦.
- (١٠٧) المصدر نفسه ١/٦.
- (١٠٨) شرح التسهيل ٣٩٨/٢.
- (١٠٩) سورة الطلاق: ١٢.
- (١١٠) ينظر: ارتشاف الضرب ٧٤٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥/٢، وشرح التسهيل ٣٩٦/٢، ودليل السالك ٩٧/٣.
- (١١١) سورة النور: ٢.
- (١١٢) سورة البقرة: ١٩٦.
- (١١٣) شرح المفصل ٢١/٦.
- (١١٤) ينظر: المصدر نفسه ٢١/٦.
- (١١٥) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٤٤٩/٢.
- (١١٦) البسيط في شرح الجمل ١٨٨/١.
- (١١٧) شرح الرضي على الكافية ٧٥/١.
- (١١٨) المصدر نفسه ٧٥/١.
- (١١٩) شرح ابن عقيل ١/ .
- (١٢٠) شرح الرضي على الكافية ٦٩/١.
- (١٢١) شرح الأشموني ٣٢/١ و ٣٣.
- (١٢٢) شرح المفصل ٥١/١.

- (١٢٣) المصدر نفسه ٥٢/١، وينظر: أسرار العربية ص ٤٣ و ٤٤، وشرح الرضي على الكافية ٧٣/١.
- (١٢٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٩٥/١.
- (١٢٥) البيت لرؤبة بن العجاج، ينظر: ديوانه ص ١٥٩.
- (١٢٦) شرح الأشموني ٣١/١.
- (١٢٧) علل النحو ٢١٣.
- (١٢٨) شرح الرضي على الكافية ٧٥/١.
- (١٢٩) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٤٤٩/٢، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ص ٢٨٠ والأصول في النحو ٣١١/١، وشرح الرضي ٣٠٣/٣.
- (١٣٠) شرح المفصل ٢٠/٦، وينظر: اللمع في العربية ص ٦٤، وهمع الهوامع ٢٢٤/٢.
- (١٣١) شرح المفصل ٢١/٦.
- (١٣٢) شرح المفصل ٢٠/٦، وينظر: شرح التصريح على التوضيح ٤٥٤/٢ و ٤٥٥.
- (١٣٣) شرح التسهيل ٣٩٢/٢.
- (١٣٤) أسرار العربية ص ٢٢١ و ٢٢٢.

المصادر والمراجع

- ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف الزبيدي (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق الجناي، عالم الكتب، مكتبة النهضة، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م.
- أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العربي، دمشق.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٩٦م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تقديم: حسن حمد، إشراف: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١، ١٩٩٨م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ٢، ٢٠٠٣م.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الحسن بن محمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د.حسن شاذلي مزهود، دار العلوم، الرباط، ط ٢، ١٩٨٨م.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١، ٢٠٠١م.
- بدائع الفوائد، للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، جدة.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بين أحمد الأشبيلي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق ودراسة: د.عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط ١، ١٩٨٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: طه محسن، مؤسسة دار الكتاب، الموصل، ١٩٧٦م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، مطبعة البابي الحلبي، مصر.
- خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٨٦م.
- الخصائص، لابن جني (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مطبعة دار الهدى، بيروت.
- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن صالح، دار المسلم للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩٨م.

- ديوان رؤية بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: د.حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.
- شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٢م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين علي بن محمد الأشموني (ت٩١٨هـ)، دار إحياء الكتب العربية، مصطفى عيسى الحلبي.
- شرح ألفية ابن معط، عبد العزيز بن جمعة بن القواس (ت٦٩٦هـ)، تحقيق: علي موسى الشوملي، مطبعة الفرزدق، الرياض، ط١، ١٩٨٥م.
- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، ود.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهرى (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٦م.
- شرح جمل الزجاجة، لابن عصفور علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: صاحب أبو جناح، العراق، ١٩٨٢م.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ت٤٢١هـ)، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، القاهرة، ط١، ١٩٦٧م.
- شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٢م.
- شرح عيون الإعراب، لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت٤٧٩هـ)، تحقيق: د.حنّا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٩٨٥م.
- شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د.عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢م.

- شرح كتاب الحدود في النحو، للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٣م.
- شرح اللمع، لابن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: فائز فارس، الكويت، ط ١، ١٩٨٤م.
- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، تصحيح وتعليق: جماعة من العلماء في الأزهر، المطبعة المنيرية، مصر.
- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط ١، ١٩٧٧م.
- شرح المكودي على الألفية، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧هـ)، ضبطه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط ١، ١٩٩٦م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي (ت ٧٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله علي الحسيني، مكة المكرمة، ط ١، ١٩٨٦م.
- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله بن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط ١، ٢٠٠٢م.
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، لأبي العباس أحمد بن الحسين بن الخباز (ت ٦٣٩هـ)، تحقيق: حامد محمد العبدلي، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٩٩٠م.
- كتاب الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٩٥م.
- لسان العرب، لابن منظور محمد بن مكرم بن علي (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت.
- اللمع في العربية، لابن جني (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٩٨٢م.

- المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار المدني، ١٩٨٤م.
- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، لأبي الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٤م.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر، جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.
- المفضليات، للمفضل بن محمد الضبي (ت ١٦٨هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٦.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، بغداد، ١٩٨٢م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضية، وزارة الأوقاف، مصر، ١٩٩٤م.
- المقرب، لابن عصفور علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١م.
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي، للإمام يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩هـ)، دراسة وتحقيق: هادي عبد الله ناجي، كلية الآداب، جامعة بغداد (أطروحة دكتوراه).
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط ٣، ١٩٧٤م.
- همع الهوامع، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط ١، ١٩٨٠م.